

أضواء البيان

- @ 107 @ مسعود المرفوع المصرح بقضاء الذَّبي صلى الله عليه وسلم بذلك . قال : والحديث المذكور وإن كان فيه ما فيه أولى من الأخذ بغيره من الرأي . .
- وسند أبي داود ، والنسائي رجاله كلهم صالحون للاحتجاج . إلا الحجاج بن أرطاة فإن فيه كلاماً كثيراً واختلافاً بين العلماء . فمنهم من يوثقه ، ومنهم من يضعفه . وقد قدمنا في هذا الكتاب المبارك تضعيف بعض أهل العلم له . .
- وقال فيه ابن حجر في التقريب : صدوق كثير الخطأ والتدليس . .
- قال مقبده عفا الله عنه : حجاج المذكور من رجال مسلم . وأعل أبو داود والبيهقي وغيرهما الحديث بالوقف على ابن مسعود ، قالوا : رفعه إلى الذَّبي صلى الله عليه وسلم خطأ ، وقد أشرنا إلى ذلك قريباً . .
- أما وجه صلاحية بقية رجال السنن فالتبقة الأولى من سنده عند أبي داود مسدد وهو ثقة حافظ . وعند النسائي سعيد بن علي بن سعيد بن مسروق الكندي الكوفي وهو صدوق . .
- والطبقة الثانية عند أبي داود عبد الواحد وهو ابن زياد العبدي مولاهم البصري ثقة ، في حديثه عن الأعمش وحده مقال . وعند النسائي يحيى بن زكريا بن أبي زائدة وهو ثقة متقن . .
- والطبقة الثالثة عندهما حجاج بن أرطاة المذكور . .
- والطبقة الرابعة عندهما زيد بن جبير وهو ثقة . .
- والطبقة الخامسة عندهما خشف بن مالك الطائي وثقه النسائي . .
- والطبقة السادسة عندهما عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن الذَّبي صلى الله عليه وسلم . .
- والطبقة الأولى عند ابن ماجه عبد السلام بن عاصم الجعفي الهسجاني الرازي وهو مقبول . .
- والطبقة الثانية عنده الصباح بن محارب التيمي الكوفي نزيل الري وهو صدوق ، ربما خالف . .
- والطبقة الثالثة عنده حجاج بن أرطاة إلى آخر السند المذكور . .
- والحاصل أن الحديث متكلم فيه من جهتين : الأولى من قبل حجاج بن